محاورة علمية

مع الدكتور محمد الشريف

حول أجوبة ابن ورد

بقلم

بدر العمراني

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

أمّا بعد؛ فقد بلغني ملف pdf بعنوان:

أجوبة ابن ورد الأندلسي

المسماة ب:

الجوابات الحسان عن السّؤالات ذوات الأفنان

لقاضي الجماعة أبي القاسم أحمد بن ورد التميمي

المتوفى سنة 540 هـ/ 1146م

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد الشريف

جامعة عبدالمالك السعدي/ تطوان-المغرب

طبعة ثانية: منقّحة

صدرت سنة 2023 عن منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية. المطبعة: رؤى برينت- سلا.

والملف كلّه يشمل مقدّمة للتّحقيق فقط في 31 صفحة.

كلّها نقد لنشرة الأجوبة لابن ورد دراسة وتحقيق: محمد بوخبزة وبدر العمراني الصادرة عن مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالرباط. سنة 2009م. والطبع تم ببيروت عن دار ابن حزم.

إلاّ أنّ النقد انصبّ على شخص: بدر العمراني، حيث اتّهمه د. محمد الشّريف بانتحال دراسته التي صدّر بها نشرته الصادرة سنة 2008م عن طوب بريس بالرباط.

وبنظرة عجلى تبيّن لي بأنّ لغة الدكتور متشنجة، دالّة على غضبه وتوتّره، ويُوحي بذلك ما صدر عنه من كلمات غير لائقة، وهو الأستاذ الجامعي مربّي الأجيال؛ نحو: بخسّة وبطريقة لئيمة، تجرّد من كل أخلاق سويّة، كبش نطاح.. وهذا يُومي إلى الكّيس الذي ينفق منه. وقديما قيل: كلّ إناء بما فيه ينضح.

ولمّا طالعت المقدّمة لم أحتفل بها لكثرة الأشغال، وتزاحم الأعمال؛ إلاّ أنّه رغم ذلك آثرت إيجاد فسحة من الوقت لتنوير العقلاء من القرّاء والباحثين ببعض التّوضيحات التي تخصّ النّقط الآتية:

1 – قصّتي مع ابن ورد رحمه الله.

2 – دحض دعوى انتحال بدر العمراني لدراسة د. محمد الشّريف.

3 – مغالطات د. محمد الشّريف في نقده.

4 – تثبيت انتحال د. الشّريف لتحقيق الشّيخ محمد بوخبزة رحمه الله.

5 – ملامح نقدية للنّشرة الأولى من تحقيق د. محمد الشّريف.

6 – تحقيق عنوان الأجوبة.

أمّا غيرها فليست ذات أهمية. وستكون كتابتي هادئة إن شاء الله، دون سبّ أو قدح، وبلغة علمية.

فأقول وبالله التّوفيق في بيان الحق:

1 - قصتي مع ابن ورد:

يعود اهتمامي بابن ورد وأجوبته إلى سنة 2007، وذلك بتحفيز من شيخنا العلاّمة محمّد بوخبزة رحمه الله؛ الذي أرشدني إليه، كما أرشدني إلى الكثير من نوادر التراث، فبُرورا به قمت بتتميم عمله في الأجوبة تخريجا وتعليقا ومقابلة ودراسة؛ فصدرت عن الرّابطة المحمّدية للعلماء بالرباط سنة 2009.

وتوالت السّنون، ونفدت أجوبة ابن ورد من السّوق، فاستأذنتُ شيخنا أبا أويس سنة 2018م في إعادة النّشر، فأذِنَ كعادته. فصحّحتُ النّسخة ونقّحتُها ممّا شانها من أغلاط وأوهام. وفي سنة 2019 سلّمتها لبعض الدّور المصرية خلال المعرض الدّولي بالدار البيضاء، فتأخّر صدورها إلى أن توفّي الشّيخ رحمه الله سنة 2020. وفي المعرض الدولي لسنة 2020م جاءني النّاشر بتجارب الطّبع للتّصحيح والمراجعة.

فصحّحتها ثمّ عرضتها على بعض أنجال الشّيخ قصد استئذانه في النّشر، فأذن شفهيّا، فوثقتُ به، دون طلب إذْنٍ خطّي، وأخذتُ النّسخة، وسلّمتُها للنّاشر.

فعاجلتنا جائحة كُورُونا، التي عثّرت عجلة النّشر والطّبع، ممّا جعل النّاشر يتلكّأ ويُماطل ويُسوّف، إلى أنْ أظلّتنا سنة 2022م، فاضطررتُ إلى سحب العمل منه، وتحويله إلى دار الذّخائر، فاحتفلت بالأجوبة، وأعلنت عن نشرها.

وبمجرّد الإعلان، فاجأتنا مؤسّسة محمد بوخبزة للثّقافة والبحث العلمي وإحياء التّراث، مهدّدة ومطالبة بإيقاف الطّبع، (انظر نصّ المراسلة رفقته) وبعد مفاوضات، عبر مراسلات ومهاتفات، قرّرتُ إيقاف الطّبع كيلا أخوض معهم في محاكمات ومماحكات، لا طائل من ورائها.

مؤسسة محمد بوخبزة
للثقافة والتراث والبحث العلمي

تطوان في 27 شوال 1443هـ (=28 ماي 2022م)

إلى
السيد المحترم بدر العمراني

الموضوع: في شأن نشر أجوبة ابن ورد بتحقيق الفقيه محمد بوخبزة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، فقد اطلعنا في مؤسسة محمد بوخبزة للثقافة والتراث والبحث العلمي على إعلان عن نشرة محققة لكتاب أجوبة ابن ورد، وعليها اسم الفقيه محمد بوخبزة، على أصله ونسخته، تصدر عن دار الذخائر بالقاهرة.

وكنا قد أصدرنا بيانا باسم ورثة الفقيه محمد بوخبزة، رحمه الله، مباشرة بعد وفاته، كان ذلك في فبراير 2020م، نعلن فيه منع نشر أي كتاب أو مؤلف من تراث الفقيه دون الرجوع إلى ورثته. وذكرنا ثمة أن المجترئ على النشر دون إذن خطي سابق يعرّض صاحبه للمتابعة والمساءلة القانونية.

وننبّهكم إلى أن ما أقدمتم عليه من إعلان غلاف الكتاب، وعليه اسم المرحوم محمد بوخبزة، تمهيدا لنشره بدون إذن منا، يتنافى مع أخلاق العلم والبحث العلمي الرصين، ويعارض القوانين المتعلقة بحقوق المؤلف، قصد صونها عن عبث العابثين، وجراءة المجترئين، وهي هنا من حقوق ورثته، والتي تمثلهم "مؤسسة محمد بوخبزة" التي تتولى إخراج كتب الفقيه والعناية بتراثه.

لذا نطالبكم بالتراجع فورا عن نشر الكتاب، وإحالته على المؤسسة للبت في شأنه.

ونحيطكم علما أننا وجهنا رسالة إلى دار النشر التي عزمت على نشر الكتاب للتراجع عنه، وأخرى إلى الرابطة المحمدية للعلماء، في شخص أمينها العام السيّد أحمد العبادي، وذلك للتأكيد على أن كتب الفقيه محمد بوخبزة لا يحق لأحد نشرها دون موافقة رسمية وإذن خطي من المؤسسة الوصية على تراثه.

وبه الإعلام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مؤسسة محمد بوخبزة
للثقافة والتراث والبحث العلمي

ولمّا كان العمل لي فيه نصيبٌ وافر، لا ينبغي أنْ يُهمل، قرّرتُ حذف كلّ ما يتعلّق بحقوق ورثة الشّيخ، المتمثّلة في النُّسخة الخطّيّة للشّيخ بما فيها من تقديم وتعليقات وتخريجات ومقابلة وفهرسة. والاحتفاظ بجهدي الخالص فيما عدا ذلك، مع إعادة بناء العمل من أساسه اعتمادا على نُسختين خطّيّتين لم يعتمدهما الشّيخ، ثمّ البحث عن نُسخ خطّيّة أخرى من المعيار، فتحصّل بيدي ستّ

نُسخ، كفيلة بتصحيح النّصّ، وإخراجه في أحسن طراز، وأبهى حُلّة، يزهو على من سبقه. والنشرة بيعت في معرض الكتاب بالقاهرة، والمدينة المنورة... لله الحمد والمنّة.

وهذا يردّ على كلام د. الشريف، ويوضح سبب حذف اسم الشيخ في قوله: (والآن وقد ظهرت الطبعة الثانية وقد أزيل منها، اسم العلامة محمد بوخبزة، المتوفى سنة 2020، ونسبها د. بدر العمراني لنفسه، أجدني متحررا من كل حرج، لأعلن بأن النشرة الثانية لم تأت بجديد يذكر، لا فيما يخص دراسة النص وسياقه، ولا فيما يخص ضبط النص نفسه، بل إنّها اعتمدت كليا على ما أثبتناه في دراستنا). ص5.

قلت: هذا الكلام يدلّ على أنّه اطّلع على نشرتي الصادرة سنة 2023 فوجدها كما قال، وهذا مخالف للحقيقة تماما؛ إذ نشرة 2009 في 167 صفحة. ونشرة 2023 في 232 صفحة. فالنشرة الثّانية فيها زوائد في الدّراسة، وفوائد في التّصحيح والتّعليق والتّخريج وضبط النّص. كلّ هذا غمطه د. الشّريف. والله حسيبه. نعم المولى، ونعم الوكيل.

2- دحض دعوى انتحال بدر العمراني لدراسة د. محمد الشريف.

دعواه تقوم على ثلاثة أركان:

الرّكن الأوّل هو تشابه النصوص المعتمدة في الدراسة من أجل صنع التّرجمة.

الرّكن الثاني هو تشابه عناوين عناصر التّرجمة.

الرّكن الثالث والذي اعتبره الدّليل القاطع هو إعلان بيتر فان كوننسفيلد في (ندوة التراث المغربي الأندلسي: التوثيق والقراءة) بأنّه بصدد تحقيق الأجوبة وإعدادها للنّشر.

بالنّسبة للرّكنين الأوّلين؛ فالدكتور محمد الشّريف لم يستطع أن يجزم بدلالتهما على السّرقة بدليل قوله: (فهل هو مجرد توارد الخواطر أم شيئا آخر؟) ص26.

إذ لو اعتمدهما لكان أمره مضحكا، لأنّ كل من يكتب في التّراجم ويشترك مع غيره في ترجمة عَلَم سيشترك معه في المصادر وعناصر التّرجمة.

أمّا الرّكن الثالث، فإعلان بيتر فان كوننسفيلد أعلمني به أستاذنا الدكتور عبدالله المرابط الترغي رحمه الله شفهيا. وللعلم فهذه المعلومة صارت مشتهرة عند الباحثين سمعتها من أكثر من واحد، بل ذكرها أحد الباحثين غيري ـ والدكتور يعرفه لا داعي لكشفه ـ في دراسته عن ابن ورد

دون إحالة. ممّا يدلّ على أنّها صارت أشهر من (قفا نبك)، ولشهرتها أغنى ذكرها عن التّوثيق. وممّا يدلّ على أنّها مستفادة بالرّواية الشفهية: الخطأ في اسم الندوة. إذ لو كان النّقل من كتاب الدكتور لما وقع الخطأ في عنوان الندوة.

والذي يدحض ادّعاء د. محمد الشّريف: العقد الموقّع مع الرّابطة المحمدية للعلماء في سنة 2008م من أجل نشر الكتاب. وبذلك يكون الادّعاء لا يتناسب مع التّاريخ. إذ كيف يصحّ لي أنْ أطّلع على الكتاب المنشور في سنة 2008م، وأستفيد منه، وعملي قد استوفى جميع المراحل قصد النّشر (تقديم- تحكيم- مراجعة) في نفس السّنة، لأنّ العقد لا يُوقّع إلاّ بعد استكمال جميع الإجراءات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء



عقد اتفاق

في إطار جهود مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء التي يبذلها لتنشيط البحث العلمي وإحياء التراث في مجال الدراسات الإسلامية تقرّر إدراج كتاب: أجوبة أبي القاسم التميمي الأندلسي المعروف بابن ورد(ت540هـ) ضمن منشورات المركز، وقد قام بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ الفقيه محمد بوخبزة **بالاشتراك مع الدكتور بدر العمراني؛** وبناء عليه تم الاتفاق والتراضي بين الطرفين.

الطرف الأول: الرابطة المحمدية للعلماء في شخص ممثلها القانوني.

الطرف الثاني: 1 - السيد محمد بوخبزة **MOHAMMED BOUKHBZA**، البطاقة الوطنية:L 2121 - شارع معاوية بن أبي سفيان - درب1 - رقم: 10 - تطوان 75003 / **2 -** السيد **بدر العمراني BADRE AMRANI**، البطاقة الوطنية رقم:.K256902 ، الساكن بعنوان: زنقة 161 - رقم:20 - حي ابن خلدون - طنجة.

على ما يلي:

البند الأول: يقوم الطرف الأول بطبع الكتاب المذكور وإخراجه إخراجا فنيا لائقا.

البند الثاني: يعهد الطرف الثاني للطرف الأول بطبع الكتاب الذي قام بتحقيقه الطرف الثاني طبعات متعددة خلال مدة لا تتجاوز سبع سنوات من تاريخ توقيع العقد.

البند الثالث: يلتزم الطرف الثاني بإجراء التعديلات والتصحيحات التي يطلبها منه الطرف الأول قبل الشروع في طباعة الكتاب بناء على تقارير المحكمين.

البند الرابع: ينسق الطرف الثاني في مراحل إعداد الكتاب للطبع مع رئيس مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث.

البند الخامس: يلتزم الطرف الأول للطرف الثاني بأداء مبلغ خمسة عشر ألف درهم (15000DH) بعد صدور الكتاب، عشرة آلاف درهم(10000DH) للسيد محمد بوخبزة، وخمسة آلاف درهم (5000 درهم) للسيد بدر العمراني، مع تسليمهما خمسين نسخة من الكتاب المطبوع للإهداء.

البند السادس: كل خلاف قد يقع بين الطرفين، سواء في تفسير أو تنفيذ مواد هذا العقد يتم الفصل فيه من طرف محاكم الرباط.

حُرِّرَ هذا العقد في نظيرين لهما نفس القوة القانونية.

توقيع الطرف الأول:
أحمد عبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

11 رجب 1429
15 يوليو 2008

توقيع الطرف الثاني:
محمد بوخبزة
بدر العمراني

شارع لعلو، لوداية – الرباط • الهاتف: 48 57 70 37 (212+) • الفاكس: 49 57 70 37 (212+) • البريد الإلكتروني: almarkaz@arrabita.ma

وممّا يدلّ على صدقنا وأمانتنا أنّني أحلتُ على د. محمد الشّريف في موضعين من دراستي لكتاب دعامة اليقين في زعامة المتّقين للعزفي:

الأوّل في تصحيح تحريف وقع في نسب العزفي، فقلتُ: (وقد نبّه على هذا الدكتور محمد الشّريف في مقدّمة تحقيقه لكتاب إثبات ما ليس منه بدّ). انظر 82.

والثّاني في توثيق كتاب الجمع بين معاني القرآن للفرّاء والزّجاج، فقلتُ: (كنت غفلت عن توثيقها فنبّهني إليها عبر اتّصال هاتفي الدكتور محمد الشّريف. جزاه الله خيرا). انظر ص72. **هامش2.**

هذه أخلاقنا المستمدّة من أخلاق المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم.

3- مغالطات د. محمد الشّريف في نقده.

الأولى: نسبته تحقيق الأجوبة الصادر في سنة 2009 لمحمد بوخبزة والدكتور بدر العمراني أستاذ علم الحديث بكلية أصول الدين بتطوان ... ص5.

وهذه مغالطة منه؛ لأنّ النشرة الصادرة سنة 2009 لم يثبت فيها وسم الدكتور ولا صفته، ولم يكن أستاذا ولا مديرا. فأين الأمانة؟

الثّانية: حين نسب التّحقيق في بداية المقدّمة نسبه لشخصين (بدر العمراني ومحمد بوخبزة) ص5. لكن في أثناء النقد ظلّ يحاكم بدرا وحده، (ينظر مثلا: ص8 وص21) ويُلصق به كلّ شيء، وهذا مُناف للإنصاف، وقد رددناه على د. أحمد السعيدي في مقاله الموسوم ب: نصّ واحد وثلاثة محققين: قراءة نقدية في تحقيق أجوبة ابن ورد ضمن كتاب جماعي بعنوان: المغرب والأندلس في العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، الصادر عن منشورات تطاون أسمير، والجمعية المغربية للدراسات الأندلسية تطوان سنة 2021. فعنه انتحل د. محمد الشّريف هذا الصنيع، الذي يمجّه العقلاء المنصفون. ولينظر ذيل نشرتنا من الأجوبة الصادرة عن دار الذّخائر سنة 2023م.

الثّالثة: وصمنا بالكذب حين قلنا اعتمدنا النسخة أ التي كانت في ملك مصطفى ناجي، وقال: (يتبيّن أنّ السّيّد العمراني لم يعتمد على ثلاث نسخ، وإنما على نسختين فقط). ص7.

وهذا راجع إلى مغالطته السّابقة التي ينطلق فيها من أنّ بدرا هو صاحب العمل. وهذا غير صحيح، فالعمل مشترك بين محمد بوخبزة وبدر العمراني. فالشيخ محمد بوخبزة رحمه الله نسخ

العمل وعلّق عليه وخرّج.. على نسخة واحدة، وبدر أتمّه بالمقابلة على نسختين أخريين. فيصير المجموع (3 نسخ) اعْتُمدت من المحقّقين اللّذين كُتب اسمهما على غلاف النّشرة. ويؤكّد ذلك العقد الموقّع مع الرّابطة المحمدية للعلماء؛ إذ لو كان العمل لي وحدي، لكان التّوقيع أُحاديا من طرفي فقط.

الرّابعة: قوله: (وكل المحققين يحذرون من الاعتماد على مصورات النسخ المخطوطة) ص7. قلت: مضحك قوله هذا المجانب لتصرفات المحققين، فكم من كتاب حُقّق على مصوّرة من الهند، أو من تركيا دون الوقوف على أصلها. وهل د. محمد الشّريف اعتمد على الأصول الخطّية في تحقيقه لما نشره من مخطوطات؟ لا والله. أتقولون ما لا تفعلون. (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون). [الصف:3].

4 - تثبيت انتحال د. الشّريف لتحقيق الشّيخ محمد بوخبزة رحمه الله

بعد أن بينت بأنّ د. محمد الشريف متهافتٌ في وصمي بالانتحال، الآن أثبت دلائل انتحاله لعمل الشّيخ محمد بوخبزة رحمه الله معزّزة بالصّور:

قارن بين هذه الفقرة من تقديم الشّيخ محمد بوخبزة رحمه الله بخطّه:

ورغم صغر حجمه، فان اجوبته جاءت مركزة وافية بالغرض مع ما تتضمنه من اشارات الى اصولها ودلائلها
واستقلال صاحبها بالتصحيح والترجيح، الشيء الذي يشهد لما قيل في ترجمته من مناظرته لأبي بكر بن
العربي وشغفه في مبارزاته، وجريهما معا في حلبة العرفان، كفرسي رهان،

وبين ما أودعه د. الشريف بظهر غلاف نشرته، والصفحة 39-40. مع الإحالة في الهامش بقوله: من تعليق غير منشور للعلاّمة محمد بوخبزة على محتوى أجوبة ابن ورد.

والحقيقة هو مقتبس من مقدمة نسخته الخطّيّة.

قال الدكتور محمد الشريف في مقدمة نشرته الصادرة سنة 2008 ص61: (وقد طعمنا النص ببعض التعليقات والحواشي الضرورية كما قمنا بترقيم مسائله).

قلت: بل أغلب التّعليقات والحواشي خصوصا التّخريج من النّسخة الخطّية للشّيخ محمد بوخبزة رحمه الله، وحتّى التّرقيم له أيضا. وللتّدليل على ذلك نذكر أمثلة فقط، وإلاّ فلن يسعني الورق في الإحصاء والانتقاء:

في المعيار: ومن جهاز مهرها به. وهو تحريف. ص71. هامش 4.

وفي المعيار: أن يخلعوا منه. وهو تصحيف. ص73 هامش 6

ما بين المعقوفتين ساقط من المعيار. ص 78 هامش 1.

في المعيار: فادعى. ص 78 هامش 4.

في المعيار: المدعى عليه. ص 78 هامش 5.

تخريج حديث "إن الله أذهب عنكم عبية الجاهلية.." ص81. هامش 2.

6 (ه) بعض حديث رواه الترمذي في التفسير من جامعه. باب ومن سورة الحجرات، وقال حسن بشواهده.

معنى وقذه: أوجعه وتركه عليلا ص81. هامش 1.

5 (ه) أوجعه وتركه عليلا

تخريج حديث: من بذر حرمه الله. ص104 هامش 2.

6 (ه) رواه البزار في (مسنده) من حديث طويل عن طلحة بن عبيد الله، لكن بلفظ: (... ومن بذر أفقره الله) وفي سنده مجاهيل. انظر (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي 10/253)

المراد به المؤلف وما بين القوسين لا يوجد في المعيار. ص106 هامش 1.

الخنى: الفحش في الكلام. ص106 هامش 2.

يعني لإباحة المقذوف به له. وأذنه فيه. ص106 هامش3.

1 (ه) المراد به: المؤلف، وما بين القوسين لا يوجد في (المعيار)

2 (ه) الخنى: الفحش في الكلام

3 (ه) يعني لإباحة المقذوف به له، وإذنه فيه

تخريج حديث: أكثر شهداء أمتي أصحاب الفرش ص110 هامش 1.

1 (ه) رواه أحمد في (المسند 1/397) عن ابن مسعود، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف (ضعيف الجامع 404) لكن بلفظ: إن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرش...

كذا في النسختين. ولعلها: التعصب. ص112 هامش 2.

ح كذا ولعلها: التعصب

تخريج السيف المنسوب لعلي رضي الله عنه هو ذو الفقار. ص121 هامش 2.

(2) صار إليه يوم بدر، وكان للعاصي بن منبه المقتول كافراً ببدر، ولم يثبت أنه صار لعلي رضي الله عنه، وما يروى أن ملكاً يسمى رضوان نادى يوم بدر: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي، رواه الحسن بن عرفة في جزئه عن الباقر، فمن خرافات الشيعة

تخريج حديث (من مشى إلى طمع) قال د. الشريف: لم أجده فيما بين يدي من مصادر.

ص127. هامش 4.

ح لم أجده الآن فيما بين يدينا من مصادر

تخريج حديث (لا ينتطح فيها عنزان). ص 128 هامش 5.

(3) أورد قصتها بتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) ص95 طبعة مصر بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. وأفاد أن الواقدي رواها في مغازيه وأورد سنده، ورواها ابن سعد في (الطبقات) مختصرة، وأشار إليها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب (الأموال). واعتمدها ابن تيمية ووثق رواية الواقدي لها بما يحسن الوقوف عليه ثمة.

تخريج حديث المتعاقبين المجتمعين في صلاة الفجر والعصر. ص135. هامش 3.

(4) لفظه: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون) متفق عليه عن أبي هريرة (صحيح الجامع رقم 7875)

تخريج ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في مال البحرين. ص139. هامش 2.

3 (هـ) كذا الأصل. ولعل الإشارة هنا إلى ما ورد في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل هجر (البحرين) من قوله: فقد جاءني وفدكم فلم آت إليهم إلا ما سرهم الخ والكتاب رواه القاسم بن سلام في كتاب الأموال ص ٢٥٧ - وعنه البلاذري في فتوح البلدان ص ١٠٩ وفي سنده ابن لهيعة وهو ضعيف.

تخريج حديث شرب النبي عليه السلام من نبيذ السقاية. ص 141. هامش 3.

3 (هـ) رواه مسلم في كتاب الحج من (الصحيح) باب وجوب المبيت بمنى، وأبو داود في (السنن) في الحج. باب نبيذ السقاية، وأحمد في (المسند) حديث رقم 2976 عن ابن عباس

تخريج حديث أحلت لي ساعة من نهار. ص 142. هامش 2.

4 (هـ) في حديث فتح مكة عند البخاري في (الصحيح) كتاب العلم - اللقطة - الديات، ورواه مسلم في كتاب الحج من (الصحيح) وأبو داود في (السنن) كتاب المناسك، عن أبي هريرة

تخريج حديث لا تمسح يدك بثوب من لا تكسوه. ص 143 هامش 1.

على رسول الله.

1 (هـ) رواه ابن حبان في (الصحيح) والطبراني في (المعجم الكبير) عن أبي بكرة. وهو ضعيف جدا (ضعيف الجامع الصغير رقم 6289)

تخريج حديث من أصاب مالا من نهاوش أذهبه الله في نهابر. ص143 هامش 3.

2 (هـ) رواه القضاعي في (مسند الشهاب 1/271) وابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد) وهو ضعيف جدا (سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٤) وانظر فتاوى السبكي (2/369) ولا بد

ولعل الدكتور محمد الشريف لما نبهناه رجع لنشرته وأدرك ما فعل، لذلك اعترف في مقدمة نشرته الثانية، فقال: (بداية ينبغي التأكيد أنّ الفضل في هذا العمل التّحقيقي يرجع للشيخ محمد بوخبزة لا لغيره، فهو الذي وضع مقدمة مركزة شرح فيها طريقته في التحقيق، ونسخ النص وقابله بأصله بدقة، وعلق عليه، ونظمه فقرات، ورقم مسائله، وخرج كثيرا من مسائله وآياته وأحاديثه، وصحح بعض الأخطاء التي وقع فيها ناسخ الأصل، ووضع فهارس له، كما هو منصوص عليه في مقدمته التي أتت في صفحة واحدة مركزة). ص 12. لم لم يكن صريحا هكذا في نشرته الأولى؟

د. الشريف عاب عليّ تحريف كلمة (الأسولة)، ص20 من مقدمة نشرته الثانية. ونسي نفسه أنّه وقع في ذلك أيضا بنشرته الأولى ص145، منتحلا صنيع شيخنا محمد بوخبزة رحمه الله الذي شاركته في تحقيق الأجوبة. ينظر الصورة:

5 – ملامح نقدية للنّشرة الأولى من تحقيق د. محمد الشريف.

- سوء قراءة المخطوط: نماذجه كثيرة في النشرة، وسأنتخب منها ما يلي:

ص67: أما بعد، حمداً لله عز وجلّ، والصّلاة...

والصّواب كما في النسختين: أما بعد حَمْدِ الله عز وجل، والصّلاةِ..

قلت: وكذلك سياق عطف الجملتين لا يقبل قراءة د. الشريف.

ص70. مسألة (1)

يلزُمُه حملان. الصّواب: يلزَمُه حملان

ص73 مسألة (4)

لا حنت على الأب. الصّواب: لا حِنْثَ على الأب.

ص74 مسألة (5)

وإن لم يجوزوه بطل. الصّواب: وإن لم يحوزوه بطل. (بالحاء المهملة).

ص77 مسألة (9)

أمناء تقاة. الصّواب: أمناء ثقات.

ص82 مسألة (15)

كصيد الزرازير والحجاب. الصّواب: كصيد الزّرازير والحَجَل. (كما في النسخة أ).

ص84 مسألة (17)

وحشارة النّاس. والصّواب: ومُشارّة النّاس. (بالميم).

ص94 مسألة (28)

لفرى فيها الفرْي. الصّواب: لفرى فيها الفَرِيَّ. (هكذا تُضبط في المعاجم (فَرَى) فلتنظر).

ص102 مسألة (40)

عقاب أجل. الصّواب: عقاب آجل.

ص105 مسألة (41)

ومعنى ذلك: عن العلم وقار. الصّواب: ومعنى ذلك: أنّ العلم وقار.

ص114 مسألة (54)

فلا سبيل له إلى الشقف. الصّواب: فلا سبيل له إلى الثَّقْفِ.

قلت: ويعني: المصادفة. يُنظر المعاجم اللغوية (ثقف).

ص120 مسألة (63)

في تركة المبيت. الصّواب: في تركة الميّت.

ص123 مسألة (67)

في خَلع المدونة. الصّواب: في خُلْعِ المدونة.

قلت: والخُلع مصطلح فقهي يعرفه العوام بله الطّلبة.

ص125 مسألة (68)

القطاين. وقال في الهامش: كذا في النسختين. وفي المعيار: القطاني.

قلت: بل في نسخة واحدة، والأخرى فيها: القطاني.

ويضيف هذا الجواب. الصّواب: ويَضِيقُ هذا الجواب.

ص128 مسألة (73)

أخرى بمهامة. الصّواب: أخرى بمهاهة.

قلت: بهائين، وتعني: الرّفق. يُنظر المعاجم اللغوية (مهه).

ص132 مسألة (77)

على أنه مربي في. الصّواب: على أنه مَرَّ بِي في.

ص134 مسألة (81)

تخرج إلى المحضور. الصّواب: تخرج إلى المحظور.

ص140 مسألة (88)

ما هو أكثر من هذه المجهلة. الصّواب: ما هو أكثر من هذه المُجْمَلَة.

ص140 مسألة (89)

مسألةٌ لا أصل لها في المذهب؛ إلّا الجرْيُ على حكم العُرْفِ.

الصّواب: إلاّ الجرْيَ. (المستثنى منصوب).

ص144 مسألة (93)

قال العتبي. الصّواب: قال القُتَبِي.

قلت: نسبة إلى ابن قتيبة.

ص159

وهرم عن الاكتساب أنْ يُنفق عليه من بيت المال على طريق الإنعاش، أو على طريق الإحساب.
الصّواب: ..... الاحتساب.

- تخليطه بين همزتي الوصل والقطع: وهذا شائع في النّص الذي أخرجه د. الشّريف في نشرته الأولى، وسأكتفي بذكر نماذج من الصّفحات[1].
- أسقاط في النّص: نحو: (وهي المثبتة بين معقوفين في النّصوص المنتقاة) وكلّها واردة في النّسخة ب. التي ادّعى د. الشّريف المقابلة بها، يُنظر الصّور عنها:

في مسألة (17): ضبط هاتين الكلمتين: إنّ الأُولى بضمّ العين غير المعجمة وتشديد الرّاء، [يُراد بذلك ما يَعُرّ؛ أي: يشين، والثّانية: بضمّ الغين المعجمة] وتشديد الرّاء أيضا.

في مسألة (24): إذا شهد شاهد ثانٍ لم يعلم به، ولا عَلِمَ ببقاء الرجل مع زوجه من بعد الطّلاق، [فإنّه يُلفّق مع الأوّل باتّفاق، وإن كان الشّاهد الثّاني قد عَلِمَ ببقاء الرّجل مع زوجته]، وسكت عن أداء الشهادة.

مسألة (44): وثبت ذلك، [فحينئذ يُنظرُ الحاكمُ في ودائعه، ويضَعُها عند من يستحقّ الإيداع على اجتهاد الحاكم في ذلك]، ولا اجتهاد له في الغائب ما لم يثبت له حُكم الفقْد.

(1) 58، 71، 73، 76، 97، 109، 114، 116، 125، 127، 133، 134، 135، 143، 144.

مسألة (86): لو كان لي مال لأعطيتُ فلانا كذا. [ألَا ترى أنّ المجيء تسبّب من المشروط له الإكرام إلى تحصيله؟ وليس كذلك: لو كان لي مال لأعطيتُ فلانا كذا]؛ إذ ليس كون المال عندَك.

- إثبات عبارة في النّص دون بيان؛ نحو:

ص96 مسألة (32):

ما جاء عن النّبي ﷺ قال: «من قال عليّ ما لم أَقُلْ فأنا قُلته، قُلته أو لم أَقُلْهُ». هل يثبت؟

ما تحته خطّ أثبته د. الشّريف دون بيان، مع أنه غير مثبت في النّسختين (أ) و (ب).

لكنه مثبت في نسخة الشيخ محمد بوخبزة رحمه الله. انظر:

ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من قال علي ما لم أقل فأنا قلته، قلته أولم أقله (هل ثبت)؟

فافهم المعين الذي كان يستقي منه د. الشّريف.

- اضطراب في ترتيب المسائل: ينظر من المسألة 47 إلى المسألة 51[2].
- تعاليق لا تُناسب النّص؛ نحو:

مسألة (65) تعليق رقم 1. نقل نصّا عن الواقدي في قتل النّبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أُحُد لأبي بن خلف بالحربة.

في حين أنّ المسألة متعلّقة بسيف علي بن أبي طالب رضي الله عنه هل كان لأُبي بن خلف؟

مسألة (67) تعليق رقم 2. أطال في التّعريف بالمدوّنة، وهي أشهر من أن تُعرّف.

والأَوْلى توثيق النّقل منها.

مسألة (70) تعليق 3. أورد جوابا لابن ورد عن أجوبة البُرْزُلي حول مسألة اعتصار الأبوين للهبة، بينما جواب المسألة في الفرق بين الأب والوصيّ في التّصرف في مال الابن.

---

(2) أجوبة ابن ورد؛ تح: محمد الشريف ص109-112.

وهذا يدل على أنّ د. الشريف لَـمّـا يخرج عن تعاليق الشّيخ محمـد بـوخبزة رحمـه الله يـأتي بالعجب العُجاب.

بعد هذا أقول للقارئ الكريم: هل هذه الأخطاء (أخطاء مطبعية أو كلمات قليلة زاغ عنها البصر) كما قال الدكتور محمد الشّريف في مقدمة النشرة الثانية ص11؟

كلاّ والله، بل هي أخطاء شنيعة، وهنات فاحشة. مع العلم أنّها ومضات فقط. ولو أوردت ما همّشته على نسختي لبلغت صفحات النّقد مائة بلا مبالغة. ولكن تكفي اللّبيب إشارة.

أمّا المصادر والمراجع فأتى في لائحتها بما لا يُقبل من طالب فضلا عن أستاذ جامعي:

أوّلا: ذكر القرآن الكريم دون أن يبين أيّ رواية اعتمد؛ هل ورش أو حفص ...؟

ثانيا: اعتمد التّصنيف بأسماء المؤلفين؛ لكن مجموعة من المصادر أدرجها بعناوينها وسط اللاّئحة بطريقة نشاز، بحيث لا تنضبط لترتيب معين. نحو[3]:

- وثائق قضاء أهل الذمة في الأندلس
- ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس
- وثائق في الطب الإسلامي
- وثائق في شؤون العمران في الأندلس
- تسع وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس

ثالثا: لم تكن لائحة مصادره شاملة، فقد ندّ عنها الكثير الكثير، من ذلك:

- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.
- تاريخ ابن عساكر.

(3) أجوبة ابن ورد؛ تح: محمد الشريف. ينظر ص174-175.

- **تذكرة الحفاظ للذّهبي.**
- **وفيات الأعيان لابن خلّكان.**

أمّا التّاريخ الذي هو تخصّص الأستاذ الدكتور محمد الشّريف، فقد أتى فيه بما لا يُقبل، من تخليط في الأعلام، من ذلك:

- مرّة يثبت تواريخ الوفاة ومرّات يهملها، ولا أدري هل لعدم المعرفة، أم للإهمال فقط؟ وكلاهما غير لائق. نحو: العسال، الغساني، ابن المناصف، ابن رشد، ابن سراج، الصدفي، الباجي، الكلبي.. واللائحة طويلة؛ انظر الصفحات: من 16 إلى 21.
- ذكره ضمن شيوخ ابن ورد أسماء أعلام فيها نظر؛ نحو:

- علي بن بسكرة (ت450هـ). (ص18) دون أن يذكر المصدر الذي نقله منه. وبعد البحث لم أقف عليه في المصادر التي طالتها يدي. والصّواب: أنه محرّف عن أبي علي ابن سُكّرة، وهو: أبو علي حسين بن محمود الصّدفي السّرقسطي المعروف بابن سكّرة(ت514هـ).
- أبو الوليد الباجي، وأحال على شجرة النّور 120. فلما رجعت إلى شجرة النّور وجدت بالصّفحة المشار إليها ترجمة الباجي، ولمّا طالعتها مرارا وتكرارا لم أظفر باسم ابن ورد فيها. والذي عدّه من شيوخه ابن الأبار في معجم أصحاب أبي علي الصدفي. انظر ص25 منه.
- أبو الرّبيع سليمان بن حزم السبئي. وهذا لم يبين مصدره فيه. والرّجل ترجم له ابن الأبار في معجم أصحاب أبي علي الصّدفي؛ فقال: (سليمان بن حزم السّبائي أبو الربيع من أهل المرية سمع بها من أبي علي. وله رواية أيضاً وسماع كثير من أبي علي الغساني، وعليه نزل في قدومه للاستشفا بحمّة بجانة، وفي داره سمع النّاس منه، وهو وأبو

القاسم ابن ورد كانا جميعاً القارئين لأكثر ما أخذ عنه، وذلك سنة 496). وأثناء ترجمة ابن ورد قال ابن الأبّار: (ولما ورد المرية أبو علي الغساني للاستشفا بها صمّتها من الشّكاية التي عطلته أوّل سنة 96 لازمه إذ ذاك، وهو كان القاري لأكثر ما سمع منه بها مع أبي الربيع سليمان بن حزم مُنْزله). معجم أصحاب أبي علي الصدفي ص24.

قلتُ: يفهم من هذين النّصين أنّ سليمان بن حزم وابن ورد قرينان في الأخذ عن الغساني. فقط.

- أبو محمد بن عبيد الله، قال الدكتور محمد الشريف في سياق حديثه عن رواية ابن ورد عن الصدفي: (وبعد وفاة شيخه عاد ابن ورد إلى مسقط رأسه، حيث سمع أيضا من أبي علي الصدفي رياضة المتعلمين لأبي نعيم، وأدب الصحبة للسلمي، سمعها بقراءة أبي عبد الله المنتيشي. كما حدث أبو محمد بن عبيد الله بالناسخ والمنسوخ). ص18. دون إحالة على مصدر.

فكلامه هذا قلق، وغير تام. وأصله من معجم أصحاب أبي علي الصدفي، لكن الدكتور أولاه تحريفا وبترا، وإليك النّص للمقارنة:

(سمع أيضا من أبي علي الصّدفي؛ وممّا أخذ عنه رياضة المتعلّمين لأبي نُعيم وأدب الصّحبة للسُّلَمي سمعهما بقراءة أبي عبد الله بن عياض المنتيشي. وحدّث أبو محمد بن عبيد الله بالنّاسخ والمنسوخ لهبة الله عنه عن أبي علي). المعجم 25.

وهذا غيض من فيض.

وله نظائر في كتبه الأخرى؛ من ذلك ما وقع له في ترجمة العزفي:

جاء في نسب العزفي عند المقّري أنّ جدّ المترجم: الفقيه الإمام علي (المعاصر لابن أبي زيد)[4].

---

(4) أزهار الرياض 2/ 374.

فبنى عليه الدكتور محمد الشّريف احتمال نسبة أصله إلى إفريقية (تونس)، قال: (وتتضارب الآراء حول أصول العزفيين، فهناك من يوحي بأنهم ينحدرون من إفريقية على اعتبار أن الفقيه الإمام علي جد أبي العباس كان معاصرا لابن أبي زيد القيرواني (310-386هـ/ 922-996م) أحد الوجوه الشهيرة للمدرسة المالكية في القيروان)[5].

قلت: على كلام الدكتور ملاحظتان:

الأولى: تهويله بقوله: (تتضارب الآراء .. فهناك من يوحي)، دون إحالة على مصدر.

الثّانية: المعاصرة لا تستلزم سكنى بلد المعاصر، وإنّما هي دلالة على الاشتراك في العصر؛ أي: الزّمن الذي وُجد فيه المتعاصران. فقط. قال الصّاغانيّ: (عاصَرْتُ فلَانا مُعَاصَرَةً وعِصَاراً، أَي: كنتُ أَنا وهُوَ فِي عَصْرٍ وَاحِد، أَوْ أَدرَكتُ عَصْرَهُ)[6].

إذن؛ النّسبة القيروانية لا أصل لها. والدكتور اختلقها بسوء فهم.

وللأسف ظلّ هذا الخطأ الفادح مثبتا في النّشرة الثانية من كتاب (إثبات ما ليس منه بدّ) الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.

6- تحقيق عنوان الأجوبة:

تكلّم الدكتور محمد الشّريف عن العنوان بكلام متهافت، وادّعى بأنّني اختلقت العنوان، وإلى القارئ الكريم الصّواب في الموضوع:

إنّ العُنْوان هو الوَسْمُ الْـمُعَرّف بالكتاب، والْـمُعْرِب عن مراد كاتبه وموضوعه، ومجاله: النّقل لا العقل.

والعنوان قد ينصّ عليه المؤلّف في مقدّمة كتابه أو أثناءه أو في خاتمته، وقد يُثبتُ بظَهْرِيَة النّسخة المخطوطة إمّا من قبل المؤلّف نفسه، أو تلميذه، أو ناسخ من النّسّاخ. ويَرِدُ مطوّلا ومختصرا..

---

(٥) إثبات ما ليس منه بُدّ لمن أراد الوقوف على حقيقة الدّينار والدّرهم والصّاع والمُدّ. مقدمة المحقّق: ص16.

(٦) تاج العروس (عصر) 13/ 73.

وأحيانا يغيب بسبب فقدان أوّل النّسخة أو تهالك أوراقها جرّاء عبث الأرضة بها.. كلّ ذلك عالجه، وحرّر أحواله ـ عبر وسائل وضوابط ـ المحقّقون في دراسات مفردة منشورة(7).

أمّا كتاب ابن ورد، فسأحرّر عنوانه عبر ثلاثة أمور:

الأوّل: بعد البحث عن تآليفه وأسماء كتبه، وجدتُ أَنَّ أَقْدَمَ من تعرّض لها، هو: تلميذه العلاّمة أبو بكر محمد ابن خَيْر الإشبيلي(ت575هـ) في فهرسته، وذكر منها كتابا له مساس بموضوعنا سمّاه: الجوابات الحسان، عن السُّؤالات ذوات الأفنان، ثم قال: (فيه أيضا: الجوابات الرّابعة عن السّؤالات الجامعة، ومسائل أُخر شتّى،... حدّثني بذلك كله إجازة منه لي ومشافهة)(8).

الثّاني: ما ذكره ابن خَيْر يُفيد بأنّ ابن وَرْد له فتاوى وأجوبة كثيرة، جمعها في ديوان باسم: الجوابات الحِسان، عن السُّؤالات ذوات الأفنان. والظّاهر أنّ الأجوبة الّتي بين أيدينا جزء من ذلك الدّيوان، داخلة في قول ابن خير: «ومسائل أخرى شتّى»، لا أنّها ينطبق عليها العنوان الأوّل، أو الثّاني، لعدم توفّرها على الأوصاف المستفادة من العنوانين، ولانعدام التّنصيص المفضي إلى الجزم بهذا أو ذاك، خصوصا وأنّ المؤلّف وضع لأجوبته مقدّمة بيّن فيها سبب التّأليف ومنهجه وتاريخه دون أنْ يسمّيها، أو يصوغ لها عنوانا.

الثّالث: من خلال دراسة النّسخ الّتي وقفت عليها، استفدتُ أمارتين:

- الأُولى: وُجد على ظَهْرِيَة نُسخة مخطوطة: أجوبة القاضي الإمام أبي القاسم أحمد بن محمد ابن عمر التّميمي ابن ورد، رضي الله عنه، ورحمه بمنّه وكرمه.

وهذا في الغالب من تنصيص بعض تلامذة القاضي، أو أحد النُسّاخ العلماء المدركين لقدر ابن ورد، ويتجلّى ذلك من التّحليات الّتي حلاّه بها، والدّعاء، ثمّ الفوائد التي وشّح بها الظّهرية من: ترجمة وسماع.

(7) نحو: العنوان الصّحيح للكتاب: تعريفه وأهمّيته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة للأخطاء فيه للدكتور حاتم شريف العوني. الصّادر عن دار عام الفوائد. مكّة المكرّمة. ط1/ 1419. والعنوان حقيقته وتحقيقه في الكتاب العربي المخطوط للدكتور عباس أرحيلة، الصّادر عن دار كنوز المعرفة بعمّان. ط1/ 2015.

(8) فهرسة ابن خير ص: 253.



- الثّانية: تكرار وَسْم (الأجوبة) في كلّ من:

المقدّمة في قوله: (وسلكتُ في <u>الأجوبة</u> مسلكا وسطا لا مُعَرّضا ولا مُفَرّطا... ونفدت <u>الأجوبة</u> في منتصف رجب الفرد من عام تسعة عشر وخمسمائة، مجموع الأسئلة المذكورة وأجوبتها متّصلة بها إن شاء الله).

والخاتمة في قوله: (وأرجو أنّ <u>الأجوبة</u> تُوافق منك المراد،... تمّت الأسْوِلَة <u>وأجوبتها</u>. والحمد لله وسلامه على رسول الله).

وجمعا بينهما أخلص إلى أنّ الكتاب المعتنى به، عنوانه هو:

«الأَجْوِبَةُ»

كما وسمه الإمام ابن ورد في مقدّمته وخاتمته. ولو كان غير ذلك لصـرّح في المقدّمة أو في الخاتمة بـما يراه، لوجود المقتضي دُون مَيْن، وَفْقَ ما جرت به عـادة المـؤلّفين، في الإعـراب عـن العنـاوين. والله أعلم.

أمّا قول الدكتور الشّريف: (وإذا كان من المقبول أن نعنون الكتـاب ب: أجوبـة ابـن ورد، أي: بمعنى منسوبة إليه، كما في تحقيقنا، أو في تحقيقات غيرنا من العلماء بخصـوص أجوبـة فقهـاء آخرين، فلا نرى مبررا للاكتفاء بكلمة: الأجوبة، كعنـوان وصـفي للكتـاب، كـما فعـل صـاحب النشرة). ص30.

قلت: كلامه هذا غير صائب؛ لأنّ: (أجوبة ابن ورد)، و(الأجوبة لابن ورد) سيان. ولا داعي لأنْ آتي بالدّلائل على ذلك، وأُرشد الدكتور إلى أيّ كتاب من كتب النحو ليقرأ باب النّكـرة والمعرفـة، ليعرف أنواع المعرفة.

وفي الختام، يطيب لي أنْ أُلجم القلم، وإن كان لا زال في الجَعْبَة ما يُكتب ويُحرّر، ولكن هذا كافٍ الآن في تفنيد ادّعاءات الدكتور محمد الشّريف، وتوضيح حال نشرته الأولى، التي اتّسمت بكلّ سمات النّشرة السيّئة، من: تحريف وتصحيف وتخليط وسقط وانتحال. تجعلها نموذجا جيّدا لتحذير الطّلبة والنّاشئين من الوقوع في مثل هذه السّوءات.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السّبيل. والحمد لله رب العالمين. والصّلاة على النبي الأمين، وعلى آله الطيّبين الطّاهرين، وصحابته العدول أجمعين.

طنجة 12 ذي القعدة 1444هـ